

بعادة الشجعان بل نظر الي حاله المرتين علي ان المصنف
 تكلم الي حال المرتين في لبس الخاتم فوق آخر قوله وفي
 لبس خاتم فوق آخر يرجع الي العادة الي اخره اقول وكذا
 لورونه خاتم في لبس خاتم فوق خاتم كما في التبيين
قوله اما ان يامر به القاضي اقول ظاهره انه مجرد
 الامر يكون ما انفقه دينيا يرجع به ولا بد من التصريح
 بجعله دينيا عليه كما في الملتقط وعن ابي حنيفة انه لا يرجع
 عليه اذا كان صاحبه حاضرا وان كان بامر القاضي
 كما في التبيين وقال السفناقي فبمجرد امر القاضي
 لا يرجع عليه ما لم يجعله دينيا عليه علي ما هو المذكور
 في الذخيرة ثم قال قال شمس الامية وهكذا اقول
 في كتاب اللقطة والتمسنا نحن علي هذا انه لا بد من
 التخصيص علي ان يكون ذلك دينيا علي الراهن اما مجرد
 الامر بالانفاق فلا يصير دينيا انتهى والله اعلم
باب ما يصح رهنه والرهن به او لا قوله
 والنفل للرهن يعني عليه اي لا يضمنه المرتين
 لكونه امانة **قوله** لا يصح رهن مشاع بقى الصحة
 يحتمل ان يكون للفساد او للبطلان ولم يتصر من كونه
 فاسدا او باطلا وفيما اشار اليه في الذخيرة والمغني
 دليل علي نفاسد لا باطل فالمقبوض بحكم الرهن
 الفاسد يعلق به الضمان وهو الصحيح والمقبوض
 بحكم

بالحكم الرهن الباطل لا يعلق به الضمان اصلا لان الربا
 من الرهن ما لا يكون منعقدا اصلا كما باطل في المبيع
 والفساد منه ما يكون منعقدا لكن بوصف الفساد
 كالفساد من البيوع وشرط انعقاد الرهن ان يكون
 ما لا والمقابل به يكون ما لا مضمونا وهو بشرط جواز
 الرهن ثم قال في كل موضع كان الرهن ما لا والمقابل
 به مضمونا الا انه وقد بعض شرائط الجواز فينعقد
 الرهن لوجود شرط الانعقاد لكن بصفة الفساد لانعدام
 ام شرط الجواز في كل موضع لم يكن الرهن ما لا ولم يكن
 المقابل به مضمونا لا ينعقد الرهن اصلا كما في النهاية
 للسفناقي **قوله** هو الصحيح راجع الي قوله والطاربي
 وذكر التصحيح في النهاية ايضا **قوله** او تحلها دونها
 اي دون الارض ليس المراد جميع الارض بل قدر فرج
 النهر طال الزيلعي اما لورهن الخيل جواضعها
 جاز ولا يمنع الصحة مجاورة ما ليس برهن **قوله**
 كذا العكس الي اخره يعني بان نص علي عدم رهن
 المتني اما لورهن الارض وسكت عن الخيل والتمر
 والزرع والرطبة والبناء والغرس بها يكون ذلك
 رهنا متبعا لاتصاله كما في التبيين **قوله** ولا يضمن
 له من ثمنها الذي ضمن ارجاع الضمير بالتحرفات
 حكم علم باقي المذكورات معها **قوله** لان المبيع غير

Copyrighted by King Fahd University